المطاوعة في نظر القدماء والمحدثين

الباحث: محمود طعمة عبد الأمين

أ.د. فاخر هاشم سعد الياسريّ

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الموسوم (المطاوعة في نظر القدماء والمحدثين) لتجلية معنى المطاوعة عند علماء أهل اللغة القدماء والمحدثين من خلال تعريفهم للمطاوعة وما اشتملت عليه من شروط ، سواء أكانت تلك الشروط في مفهومها أم في أبنيتها ، والكشف عمّا أضافه المحدثون من أوزان جديدة للمطاوعة ، وكما أخذ البحث على عاتقه مسألة الرد على من أنكر معنى المطاوعة في العربية من خلال الأدلة الدامغة .

الكلمات المفتاحيَّة: المطاوعة ، القدماء ، المحدثين .

Compliant to Ancient and Moderns Linguists' View

Researcher: Mahmood Tu'amma Abd Al-Amin
Prof. Dr. Fakhir Hashim Sa'ad Al-Assadi
Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

The research entitled (Compliant to Ancient and Modern Linguists' View) aims at clarifying The meaning of complaint according to ancient and modern experts of a language through identifying the term ' Compliant ' and its conditions both in concepts and structure. The research also aims to explore what modern linguists added to verify its meaning by adding new meters and appose those who denied its meaning in Arabic when providing clear evidence for their denial.

Key words: Compliant, Ancient Linguists, Modern Linguists.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصّلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد بن عبدالله ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين . وبعد..

اهتمّ علماء اللغة ببيان المعاني التي يفيدها الفعل في الأبنية المختلفة كسيبويه والمبرّد وابن جنّى وابن السرّاج و الرضي الإستراباذي وغيرهم ، فالفعل ركنٌ أساس من أركان الجملة العربية فظهر اهتمامهم في إبراز الكثير من معاني صيغ الأفعال ؛ وهذا نابعٌ من مكانة الفعل في دلالته على المعاني المختلفة ، ولاسيما معنى المطاوعة ، فجاء هذا البحث لبيان مفهوم المطاوعة بصورة خاصة ، من خلال التعريف بها لغةً واصطلاحًا ، ثمّ طرح آراء القدماء وبيان ما اتفق منها وما اختلف ، وبعد ذلك يشرع البحث في بيان آراء المحدثين ومقارنتها مع آراء القدماء ، ويناقش هذا البحث قضية إنكار المطاوعة ، والرد على ذلك بصورة علمية من خلال الأدلة والشواهد ، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفيّ المعتمد على استقراء مصطلح المطاوعة وكل ما يتعلق بجزئياتها ، مع مراعاة الأقدم فالأقدم في إيراد آراء العلماء ، والله وليُّ التوفيق .

مفهوم المطاوعة في اللغة والاصطلاح

أولًا : في اللغة :

المطاوعة مصدرعلى وزن (مفاعلة) للفعل الرباعي (طَاوَعَ) ، وأصله الثلاثي (طَوعَ) ، وقد جاءت المطاوعة في اللغة بكثير من المعاني منها معنى (الانقياد) ، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) : ((طاع يَطُوع طَوْعًا فهو طائع ، وطاع له إذا انقاد له ، وإذا مضَى في أمرِك فقد أطاعك ، وإذا وافقك فقد طاوعك ، والطّاعة اسم لما يكون مصدره الإطاعة وهو الانقياد ، والطّواعِيَة اسم لما يكون مصدره المطاوعة ... وتقول : أنا طَوْعُ يدِكَ ، أيّ منقادٌ لك))[١].

وقال ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : ((الطاء والواو والعين أصلٌ صحيح يدلّ على الإصحاب والانقياد . يقال طاعَه يَطُوعه ، إذا انقاد معه ومضى لأمره . وأطاعه بمعنى طاعَ له . ويقال لمن وافَقَ غيره : قد طاوعه))[٢] .

والمُطاوعة هي الموافقة [٣] ،وطاوَع : وافَقَ ، يُقال ، طاوَعَت المرأةُ زَوجَهَا طَواعِيَةً ، فإذا وافقه فقد طاوعه [٤] .

وقد وردت بمعنى المتابعة والاستجابة ومنه قوله تعالى : ((فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ)) [٥] أيّ تابَعَتْه وطاوَعَتْه ، أو شَجَّعَتْه وأعانَتْه وأجابَتَه إليه [٦] .

ومن معانيها الاخرى دلالتها على الاستمرار فقد ذكر الشيخ حسن المصطفوي المطاوعة بقوله : ((وأمّا المطاوَعة : فهذه الصيغة تدلّ على الاستمرار)) [٧] .

وجاءت ايضًا بمعنى ليونة الشيء وتَأَتّيه لما يراد منه ، ومنه قوله تعالى : ((فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا)) [٨] أيّ طَوَّع نفسه ولَيَّنها ففعل من غير أن يطلب إليه زيادةً في الطاعة [٩] .

فالمدلول اللغوي لمعنى المطاوعة هو الانقياد والإصحاب والموافقة والمتابعة والاستجابة والاستمرار واللين .

ثانيًا : في الاصطلاح :

لا يكاد يخرج معنى المطاوعة في الاصطلاح عن مدلولها اللغوي كثيرًا ، فقد عَرَّفها الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) أنّها : ((حصول الأثر عن تَعلّق الفعل المتعدي بمفعوله ، نحو : كسرتُ الإناءَ فتكسّر ، فيكون (تكَسَّر) مطاوعًا أي موافقًا لفاعل الفعل المتعدي ، وهو : (كَسرت) ، لكنّه يقال لفعل يدّل عليه مُطاوَع ، بفتح الواو ، تسميةً للشيء باسم مُتعلقه)) [١٠] .

كما عرّفها الدكتور خليل إبراهيم العطية بقوله : ((إنَّ المطاوعة هي قبول الأثر من مؤثر على أن يكون في الجملة فعلان يدل أحدهما على تأثير والآخر ينصاع له ويوافقه . فلو قلنا مثلًا : كَسَرتُ الزجاج فانْكَسَرَ ، فإنّ (كسرت) دال على تأثير وهو الكسر ، وانكسر دال على استجابته لتأثير الكسر ، لهذا وجدنا في المطاوعة ركنين : أولهما (المطاوِع) بالكسر وهو المؤثر والثاني (المطاوَع) بالفتح وهو المستجيب للتأثير)) [١١] .

إذن فالمطاوعة : ((هي التأثير وقبول الأثر بين فعلين الأول مؤثر وهو موجود حقيقة أو تقديرًا ، يتفقان في اللفظ والمعنى ، نحو : كَسَرتُه فانكَسَرَ ، أو يتفقان في المعنى فقط ، نحو : طردته فذهب ، ولا يشترط العلاج الحسي إلا في انفعل)) [١٢] .

المُطَاوَعَة في نظر القدماء والمحدثين

اهتمّ علماء العربية بهذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا وأولعوا في الحديث عنه ، فذكروا معنى المطاوعة وأنواعها وأوزانها ، فالمطاوعة معنى من معاني الأفعال مجردها ومزيدها على حد سواء ، وكانت آراؤهم وأدلتهم مختلفة في قضية المطاوعة ، وهذا ناتج من اهتمامهم بمعرفة المعاني التي يفيدها الفعل في مبانيه المختلفة . وفيما يأتي عرض لأقوال أهل اللغة قديمًا وحديثًا مع مراعاة الأقدم فالأقدم بحسب الترتيب الزماني لمعرفة كيفية ظهور هذا المصطلح وتطوّره عند علماء العربية وعلى النحو الآتي :

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

أولًا : المطاوعة في نظر القدماء

١- سيبويه (ت ١٨٠ هـــ) :

يعد سيبويه أول من ذكر مفهوم المطاوعة في كتابه ، ووضع له بابًا خاصًا ، بعنوان ((هذا باب ما طاوع الذي فعّله عل فَعَلَ وهو يكون على انفعل وافتعل)) [١٣] . ثم بيّن ذلك من خلال الأمثلة ، قائلًـــا : ((وذلك قولك : كسرتْهُ فانْكسر ، وحطَمْتهُ فانْحطمَ ، وحَسَرْتُه فانحسر ، وشَوَيْتُه فانشوى ، وبعضـــهم يقـــول : فاشتوى ، و غممتُه فاغْتَمَّ ، وانغمَّ عربيّة . وصرَفْتُه فانصرفَ ، وقطعته فانقطع ...)) [١٤] . ثم يذكر وزنًا آخر للمطاوعة وهو أفعلته ففعل ، فقال : ((ونظير فعلتُه فانفعل : أفعلتُه ففعَل ، نحـــو : أدخلتُـــه فـــدخل ، وأخرجتُه فخرج ، ونحو ذلك)) [١٥] . ثم أشار إلى جواز الاستغناء عن صيغة " انفعل " في المطاوعة وعدم استعمالها ، لكن بشرط التوافق بين الفعلين في المعنى ، إذ يقول : ((وربما استُغني عن انفعل في هذا البـــاب فلم يُستعمل ، وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون : فانطرد ولا فاطَّرد ، يعني أنَّهم استغنواعن لفظـــه بلفظ غيره إذْ كان في معناه)) [١٦] . وقد ذكرمصطلح المطاوعة نصًا عند تناوله وزن " فاعلتـــه فتفاعـــل " بقوله : ((لأن المعنى للمطاوعة معنى انفعل وافتعل)) [١٧] ، وليس كما ذهب بعض الدارسين إلى أن سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح ، وأنَّه اشتق فيما بعد [١٨] .

٢- المبرّد (ت ٢٨٥ هـــ) :

ذكر المبرّد مصطلح المطاوعة وأفرد له بابًا خاصًا به أسماه : ((هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزَّوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها ، وأفعال المطاوعة أفعـــال لا تتعـــدى إلـــى مفعول ؛ لأنَّها إخبارٌ عمّا تريده من فاعلها)) [١٩] . وقد تحدث في هذا الباب عن بعض أوزان المطاوعـــة وأحكامها وأنواعها .

ونجده في موضع آخر يذكر تعريفًا للمطاوعة في باب معرفة الأفعال : أصولها وزوائـــدها ، عنـــد كلامه على صيغة (يَفْعِل) فقال : ((ويكون على ضربين ... وهو أن يرومه الفاعلُ فيبلغَ منه حاجته ، وذلك قولك : كسَرته فانكسر ، وقطعته فانقطع)) [٢٠] . وقد استعمل مصطلح الانفعال بدلًا عن المطاوعـــة [٢١] . ورأى أنّ "انفعل" قد تخرج عن معنى المطاوعة ، وذلك عند دلالتها على الحدث المجرّد فتكون فعلًا للفاعـــل على الحقيقة ، ويمثل بقوله : انطلق عبد الله ، فالانطلاق يدل على الحدث فقط ، من دون مؤثر خارجي [٢٢] .

٣- ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) :

لم يتناول ابن السرّاج موضوع المطاوعة بشكل خاص ، ولم يضع لها تعريفًا محددًا ، بل اكتفى بالإشارة إليها في (باب دخول التاء على فَعَّلَ) ، فقال : ((فإذا أدخلتَ التاءَ على " فَعَّلَ " صارَ للمطاوعة ، نحو : كَسّرتهُ فَتَكَسَّرَ)) [٢٣] . كما تطرق لها ايضًا عند حديثه عن بناء (انفعل و افتعل) في باب (ما فيهِ زائدٌ مِنْ بنَاتِ الثلاثةِ) فقال : ((" انفعل " هذا البناء يجيءُ للمطاوعة نحو : قطعتُهُ فانقطع ، وكسرتهُ فانكسرَ ، وقالوا : طردته فذهب ، استغنى به عن انطرد ، وقد يجيءُ : افتعل " في معنى انفعل " نحو : غممتُه فاغْتَمَّ ، يجوزُ فيهِ انفعل ، وافْتعلَ)) [٢٤] . كما أشار إليها في تناوله بناء " استفعل " [٢٥] . فهو بذلك أقلّ تناولًا من أبي العباس المبرّد لموضوع المطاوعة .

٤- أبو سعيد السّيرافي (ت ٣٦٨ هـ) :

عرَّف السّيرافي المطلوعة – في شرحه كتاب سيبويه – فقال : ((ومعنى قولنا مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل ، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمتهُ دفعتهُ فلم يندفع ، وكسّرته فلم ينكسر ؛ أي أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر)) [٢٦] . يتضح من خلال هذا الكلام وجوب توفر شرط التأثر في فعل المطاوعة فلا بد للمفعول به أن يستجيب لأثر الفاعل ، وما عدا ذلك فلا يمكن أن يكون للمطاوعة فتحقق الأثر عنده لازم في المطاوعة .

وقد ذكر تعريفًا آخر للمطاوعة بصورة أوضح عند حديثه في باب الصفة المشبهة فقال : ((المطاوعة إنما هي قبول فعل الفاعل كالانفعال)) [٢٧] . إذن في هذه المرحلة برز حكم ذو أهمية كبيرة من أحكام المطاوعة ألا وهو حصول الأثر، ومثّل السّيرافي لذلك بأمثلة كثيرة ولاسيما في قوله : ((وذلك نحو ، " انفعل وافتعل " ، وتقول : كسَّرته فتكسَّر ، وقطَّعتُهُ فتَقطَّع ، وفقَّأته فتفقَّأ ، وصبّبته فتصبب)) [٢٨] .

٥- ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) :

ذكر ابن جنّي تعريفًا للمطاوعة بصورة واضحة في كتابه (المنصف) في شرحه كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) فقال : ((ومعنى المطاوعة أنْ تريد من الشيء أمرًا ما فتَبْلُغَه ، إمَّا بأن يفعل ما تُريده إذا كان ممَّا يصحُّ منه الفعل ، وإمَّا أن يصير إلى مِثْلِ حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل وإن كان مما لا يصحُّ منه الفعل)) [٢٩] .

ثمّ بعد ذلك شرع في بيان ما يصحّ منه الفعل وما لا يصحّ منه الفعل فقال : ((فأمَّا ما يُطاوِعُ بأن يفعل هو فعلًا بنفسه فنحو قولك " أطْلَقْتُهُ فانطلقَ ، وصرَفته فانصرف " ؛ ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق ، والانصراف بنفسه عند إرادتك إيَّاهما منه ، أو بعثِكَ إيَّاه عليهما . فأمَّا ما تَبلغُ من مُرَادك بأن يصير إلى

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

مثل حال الفاعل الذي يصحُّ منه الفعل فنحو قولك " قطعتُ الحبلَ فانقطع ، وكسرتُ الحُـبَّ فانكسـر " ؛ ألا ترى أن الحُبّ والحبل لا يصحُّ منهما الفاعل ؛ لأنه لا قدرة لهما ، وإنما أردتَ ذلك منهما فبلغتَه بما أحدثـه أنتَ فيهما ، لا أنهما توليَّا الفعل ؛ لأن الفعل لا يصحّ من مثلهما ، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حال الفاعـل الذي يصحُّ منه الفعل ، وذلك أن الفعل صار حادثًا فيهما كما كان حادثًا في الفاعلينَ على الحقيقة)) [٣٠] .

هذا التفصيل الذي أورده ابن جنّي قد أشار إليه المبرّد في كتابه بشيء من الاختصار وذلك عند شرحه المثال (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ) بقوله : ((أي أردتُ كسره فبلغت منه إرادتي)) [٣١] . والواضح من كـلام ابـن جنّي أنه قسم الفاعل إلى قسمين ، فالقسم الأول وهو الفاعل الإرادي الذي عبّر عنه بقوله " إما بأن يفعل مـا تريد إذا كان مما يصح منه الفعل ... ، أمَّا القسم الثاني فهو غير الإرادي ، أي إنَّ الفعل لا يصدر عنه فـي الحقيقة . وتبعه في ذلك ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) فقد نقل عن ابن جنّي كل ما يخص المطاوعة [٣٢] .

٦- أبو محمد عبدالله الصَّيْمَرِيّ (ت ٤٣٦ هـ) :

أشار إليها في (باب عدَّة أبنية الأفعال ، وما يجيء عليه مستقبلها) ، وخصص لها فصلًا ذكر فيـه ستة أبنية من أبنية المطاوعة وهي (انفعل ، وافتعل ، وفَعَلَ ، وتفعلل ، وتفاعل ، وتفعَّلَ) . وبعد ذلك بـيّن معنى المطاوعة وعرّفها بتعريف السّيرافي ، ثمّ ذكر كل وزن من هذه الأوزان مع الأمثلة ، وبـيّن الأجـود منها في حديثه عن افتعل بقوله : ((شويته فانشوى ، وبعضهم يقول : فاشتوى ، والأولُ أجود)) [٣٣] ، من دون ذكر السبب لهذا الحكم [٣٤] .

٧- ابن سِيدَه (ت ٤٥٨ هـ) :

لم يخرج عمّا جاء به من سبقه ، فذكر ما ذكروه [٣٥] ، ونقل تعريف السّيرافي للمطاوعة وذلك بقوله : ((ومعنى قولنا مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل ، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمتهُ دفعتهُ فلم يندفع ، وكسّرته فلم ينكسر ؛ أي أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر)) [٣٦] . وتجدر الإشارة إلى أنّ أحد الأساتذة الدّارسين قد فَهم نص ابن سيده بفَهْمٍ مختلف عما جاء به ، فهي عنده قبول الأثر وليس التعدية ، وهذا واضح في تعريفه المطاوعة ، إذ علّق عليه بقوله : ((أما ابن سيده فقد قصر تعريفه للمطاوعة على التعدية)) [٣٧] ، وهذا ما تنبه إليه الدكتور أيوب جرجيس العطية في كتابه [٣٨] .

٨- الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـــ) :

ذكر الزمخشريّ في الباب العاشر الموسوم بـــ (الفعل الثلاثي) من كتابه (المفصّـــل فـــي صـــنعة الإعراب) معاني أوزان الفعل الثلاثي المزيد ، وبيّن ما يكون منها للمطاوعة ، فخصّ أربعة أوزان وهـــي (تُفُعْلِل ، وتفَّعل ، وانفعل ، وافتعل) [٣٩] .من دون التطرق إلى تعريف مفهوم المطاوعة ، وعنـــده تناولـــه (انفعل) وضع شروطًا عدة وهي كالآتي :

١- أن يكون انفعل مطاوع فعل وما جاء غير ذلك فهو شاذٌ ، و بعبارة أدق أن يكون انفعل مطاوع الثلاثـــي فعلًا ،وعدا ذلك يكون شاذًّا ولا يقاس عليه ،إذ يقول : ((وانفعل لا يكون إلا مطاوع فعل كقولـــك : كســـرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، إلا ما شذ من قولهم : أقحمته فانقحم ، وأغلقته فـــانغلق ، وأســـقفته فانســـقف ، وأزعجته فانزعج)) [٤٠] .

٢- أن يقع انفعل مطاوعًا لفعل علاجيّ * ، وما عدا ذلك لا يكون مطاوعًا لانفعل ، وبذلك قال بتخطئة مـــن قال انعدم جاء للمطاوعة ، في حين (قلته فانقال) جائز عنده ، ويعلل لذلك بأن القائل يعمل في تحريك لسانه عند القول ، إذ يقول : ((ولا يقع – انفعل – إلا حيث يكون [علاجًا وتأثيرًا] * ، ولهذا كان قـــولهم انعـــدم خطأ . وقالوا قلته فانقال لأن القائل يعمل في تحريك لسانه)) [٤١] .

٣- أمَّا الشرط الثالث فهو التأثير ، وهذا ما ذكره من سبقه .

٩- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـــ) :

عرَّفها بقوله : ((ومعنى كون الفعل مُطاوعًا كونه دالًا على معنى حصل عن تعلُّق فعلٍ آخـــر مُتَعَـــدّ بـــه ، كقولك : كسرته فانكسر ، فقولك : انكسر عبارةٌ عن معنى حصل عن تعلُّق فعلٍ متعدّ ، وهو الكسر به ، أي : بهذا الذي قام به أَثرُ الكسر ، وهو الانكسار ، وهذا الذي يُعنى بالمطاوِع)) [٤٢] . وقد تبعـــه فـــي ذلـــك الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـــ) [٤٣] .

وقد خالف الزمخشري في شرطه الأول الذي نصّ على أن " انفعل لا يكون إلا مطاوع فعل " ومـــا سواه فهو شاذ ، بينما يرى ابن الحاجب أنَّ هذا هو الأكثر شيوعًا ، ولكن جاء مطاوعًا لغيره كذلك وهو قليل ، قال : ((...ولكنَّه في الأكثر يكون المطاوَع على فَعَلَ ، كقولك : كسرته فانكسر ، وقد جاء مُطاوِعًا لغيره قليلًا)) [٤٤] .

١٠- ابن مالك (ت ٦٧٢ هـــ) :

يُعدّ ابن مالك من أبرز علماء العربية ذكرًا للمطاوعة – في حدود علمي – لكثرة ما ذكـــره عـــن المطاوعة ، فقد تناولها في أكثر من موضع وفي شتى مؤلفاته ، فقد ذكر تعريفها ، وبيّن أبنيتها المختلفـــة ، ومثّل لها في كل بناء منها ، فهو بذلك أشمل من سابقيه في تناولها .فعرَّفها في كتابه (شرح الكافية الشافية) ، في باب (اشتغال العامل عن المعمول) ، بقوله : ((أيُّ فعلين دلَّ أحدهما على تأثير ، ودلَّ الآخر علـــى القبول لذلك التأثير ، فالأول مُطاوَع ، والثاني مُطاوِع نحو : كسرته فانكسر ، وأهلكته فهلك ، ونفعته فانتفع)) [٤٥] .

في حين ذكر أبنيتها في باب (أبنية الأفعال ومعانيها) في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) [٤٦] . ونجدهُ في كتابه الآخر (شرح التسهيل) يُسهب في ذكر الأمثلة المتنوعة مع بيـــان الأحكـــام والشـــروط وخاصّة (انْفَعَلَ) التي تمثل هذا الباب وبشكل موّسع [٤٧] . ومن شروطه لانْفَعَلَ وافْتَعَلَ أنَّه لـــم يجـــز أن يصاغ منهما إذا لم يدل على معالجة أو تأثير وإنْ كان بمعناه ومثّل لذلك بـــ (عَرفَ ، وجَهِـــلَ ، وسَـــمِعَ ، ورأى) ، فلا يقال : عرفته فانعرف ، ولا جهلته فانجهل ، ولا سمعته فانسمع ، كما لم يجز أن يصاغ على انفعل وافتعل الذي بمعناه وإنْ كان دالًا على معالجة وتأثير، ولم يكن ثلاثيًا فهذا غير جائز عنده ، ويُمثل ب (أحكمه فانْحَكَم ، ولا أكمله فانكَمَل) ، وذهب مذهب ابن الحاجب في عدّ بعض الأفعال شاذةً في ذلك ، مثل (أقحمته فانقحم ، وأوكأته فاتكأ ، وأردته فانفرد ، وأغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ...) [٤٨] . كما حكـــم بسماعية (قلت الحديث فانقال) ويعلل ذلك فيقول : ((لأن القائل يعمل في تحريك لسانه ، ويعالج في ترتيب أجزاء العبارة وجعلها موافقة المعنى بعض علاج)) [٤٩] .

١١- رضي الدين الأستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـــ) :

كان الرضي أكثر دقة واتساعًا ووضوحًا في تناوله مصطلح المطاوعة ، وأنه ذهب إلى التمييز بين الفعل المطاوع والفعل اللازم ، فضلًا عن ذلك أنه ميّز بين المطاوعة والتّشارك وعلل ذلك ، ثم أشار إلـــى المطاوع في الحقيقة وهو المفعول به الذي صار فاعلًا ، وتنبه إلى أنهم سمَّوا فعله المسند إليه مطاوعًا مجازًا وليس على وجه الحقيقة ، فقد بيّن ذلك بقوله : ((ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظُنَّ ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديًا ، نحو : عَلَّمْتُهُ الفقه فتعلَّمهُ : أي قبل التعلـــيم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدٍّ كما ترى ، أو كان لازمًا ، نحو : كَسَرْتُه فانكسر : أي تأثر بالكسر)) [٥٠] .

وما عدا ذلك لا يكون للمطاوعة في شيء ؛ لأن الشرط الأساس في قبول المطاوعة هو التأثر وقبول ذلك الأثر ، وفي ضوء ذلك منع المطاوعة في " تنازع زيد وعمرو الحديث " ، و " تضارب زيد و عمرو " ، وذلك بقوله : ((فلا يقال في " تنازع زيد وعمرو الحديث " ، إنه مطاوع " نازع زيد عمرًا الحديث " ولا في " تضارب زيد وعمرو " إنه مطاوع " ضارب زيد عمرًا " لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرًا الآخر تأثرًا ، وإنما يكون تَفَاعَلَ مطاوع فَاعَل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أي بَعَّدَتْه ، فتباعد : أي بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلًا ، نحو " باعدتُ زيدًا فتباعد " المطاوع هو زيد ، لكنَّهم سَمَّوا فعله المسند إليه مطاوعًا مجازًا)) [٥١] .

أمَّا من حيث التفريق بين الفعل المطاوع والفعل اللازم فحجته في ذلك أن المطاوع يأتي لازمًا ومتعديًا ومثّل له كما مرَّ [٥٢] . بعد ذلك شرع في بيان أبنية المطاوعة وبيان أحكامها ، وكيفية مجيئها للمطاوعة ، كما لم يشترط العلاج في افتعل وعلل ذلك بقوله : ((أقول : قال سيبويه : الباب في المطاوعة انفعل ، وافتعل قليلٌ ، نحو : جمعته فاجتمع ، ومزجته فامتزج ، قلت : فلما لم يكن موضوعًا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج ، نحو غممته فاغتم ولا تقول فانغمَّ)) [٥٣] .

١٢- أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) :

عرَّفها بقوله : ((المطاوعة هي انفعال في المفعول ، يكون له قابلية للواقع به ، فيتأثر له)) [٥٤] . في حين نجده قد لخصّ قول ابن جنّي في أن المطاوعة تكون بوجهين ، إذ يقول : ((انفعل : لازمٌ للمطاوعة ، وهي على وجهين :

أ – أن تريد من الشيء أمرًا فتبلغه بأن يفعل ما تريده : صرفته فانصرف .

ب – وإمَّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل ، وان لم يصحَّ الفعل منه : قطعت الحبل فانقطع)) [٥٥] . وفي كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فقد استعمل مصطلح المطاوعة الحقيقية ، والمطاوعة المجازية بالتقسيم نفسِه والأمثلة أعلاه [٥٦] .

١٣- ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) :

بيّن ابن هشام حقيقة المطاوعة من خلال شرط التأثير ، ثم ذهب إلى التمييز بين باب المطاوعة وباب الطلب والإجابة ، من خلال الإشكال على ابن بري (ت ٥٨٢ هـ) في زعمه أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدّي لاثنين ، في حين رأى ابن هشام بنقص المطاوِع عن المطاوَع درجة ، قال : ((وأصله أن المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً كألبستُه الثوبَ فلبِسه ، وأقمته فقام ، وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

قد يتفقان في التعدّي لاثنين نحو : استخبرته الخبرَ فأخبرني الخبرَ ، واستفهمته الحديثَ فأفهمني الحديثَ ، واستعطيتُه درهمًا فأعطاني درهمًا ، وفي التعدي لواحد ، نحو : استفتيتُه فأفتاني ، واستنصحتُه فنصحني ، والصواب ما قدمته لك ، وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحدُ الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير)) [٥٧] . وهو بذلك لا يخرج عمّا ذكرهُ أهلُ اللغة من قبلُ .

١٤- أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) :

عرّف المطاوعة بقوله : ((والمطاوعة حصول فعل عن فعل ، فالثاني مطاوع لأنه طاوع الأول ، والأول مطاوع لأنه طاوعه الثاني)) [٥٨] . وتطرق إلى الفرق بين المطاوعة واللُّزوم ، فذهب إلى كل فعل مطاوعة لازم وعدا ذلك يكون لازمًا ومتعديًا ، أي في غير معنى المطاوعة ، ثم ذكر تعليلًا لشرط العلاج في انفعل ، فقال : ((ولما خصوا باب الانفعال بالمطاوعة خصوه بالمعاني الواضحة للحسّ ، ولهذا لم يجز (عدمته فانعدم) لأن (عدمته) بمنزلة (لم أجده) في أن المعنى انتفاء الوجود)) [٥٩] .

وبعد ذلك قسّم المطاوع إلى قسمين ، فقال : ((والمطاوع قسمان : قسم يجوز تخلفه : وذا فيما يتخلله الاختيار كالأمر مع الائتمار. وقسم لا يجوز ذلك : وذا فيما لا يتخلله الاختيار كالكسر مع الانكسار ، فلا يقال كسرته فلم ينكسر إلا مجازًا على معنى أردت كسره فلم ينكسر)) [٦٠] .

١٥- محمد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦ هـ) :

أضاف الصبّان شرطًا جديدًا عند تعريف المطاوعة وهو الملاقاة في الاشتقاق ، إذ يقول : ((المطاوعة قبول فاعلِ فعلٍ أثرَ فاعلِ فعلٍ آخر يلاقيه اشتقاقًا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقًا والقيد الأخير لاخراج نحو ضربته فتألم)) [٦١] .

فقد منع الصبّان المطاوعة في " ضربته فتألم " وحجته في ذلك عدم توفر شرط الملاقاة في الاشتقاق ، وهو خلاف ما جاء به سيبويه ، قال : ((وربما استُغني عن انفعل في هذا الباب فلم يُستعمل ، وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون : فانطرد ولا فاطَّرد ، يعني أنَّهم استغنواعن لفظه بلفظ غيره إذْ كان في معناه)) [٦٢] .فسيبويه يقول بموافقة الفعل المطاوِع للمطاوَع والمعنى كما في النص أعلاه ، لكن الصبّان اشترط التلاقي في الاشتقاق وبذلك يضيق المصطلح ويأخذ منحى جديدًا نحو التقييد . وقد تبعه الشيخ مصطفى محمد عرفة الدّسُوقي (ت ١٢٣٠ هـ) في ذلك [٦٣] .

١٦- محمد الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) :

عرَّفها بقوله : ((المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا ، فإن حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعًا كضربته فتألم ، وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال : علمت المسألة فانعلمت ، ولا : ظننت كذا فانظَنَّ ، لعدم العلاج المحسوس)) [٦٤] .وبهذا يكون الخضري قد ضيّق المصطلح أكثر بشرطيه ، فالشرط الأول أي التلاقي في الاشتقاق فقد تبع الصَبَّان في ذلك ، أمَّا الشرط الثاني وهو العلاج المحسوس فقد سبقه النحويون ولكنَّهم جعلوه لصيغة (انفعل) من دون غيره من صيغ المطاوعة [٦٥] ، في حين عمّم الخضري ذلك الشرط على جميع صيغ المطاوعة ، فكيف يعمم شرطًا على كل الصيغ ؟ وماذا يقول في : أفهمته ففهم ، وأنسيته فنسي وهي ليست أفعالًا حسية ؟ [٦٦] ، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد .

تبين من خلال استعراض المطاوعة عند هؤلاء الجهابذة من علماء أهل اللغة القدماء أنَّهم تناولوا المطاوعة بصورة واضحة ، فقاموا بتعريفها ، وبيان خصائصها وأحكامها وشروطها ، مسهبين في إعطاء الأمثلة ، وتفصيل أبنيتها ، مختلفين في بعض أحكامها ، فبعد تتبع مصطلح المطاوعة ، تبين اهتمامهم في هذه الظاهرة المهمة ، فهي عندهم لا تخرج عن معنى التأثير وهو الأساس في وقوعها ، في حين يتباين العلاج الحسي والتلاقي في الاشتقاق عند بعضهم . فالتعريفات متقاربة في المعنى وإن كانت مختلفة لفظيًا .

ثانيًا : المطاوعة في نظر المحدثين

١- الشيخ أحمد الحملاوي :

ذكر الحملاوي المطاوعة في كتابه (شذا العرف في فن الصرف) في " فصل في معاني صيغ الزيادة " فعرَّفها بتعريف مختصر جدًا وذلك بقوله : ((والمطاوعة هي قبول تأثير [غيره] *)) [٦٧] . وبعد ذلك فصّل القول في " انفعل " قال : (("انفعل" يأتي لمعنى واحد وهو المطاوعة ، ولهذا لا يكون إلاَّ لازمًا ؛ ولا يكون إلاَّ في الأفعال العلاجية ، ويأتي لمطاوعة الثُلاثي كثيرًا نحو ، قطعته فانقطع ، وكسرته فانكسر ، ولمطاوعة غيره قليلًا نحو : أطلقته فانطلق ، وعدَّلته (بالتضعيف) فانعدل ، ولكون مختصًا بالعلاجيات ، لا يقال : علَّمته فانعلم ، ولا فهَّمته فانفهم)) [٦٨] . وقد بين الأوزان التي من معانيها معنى المطاوعة مع الأمثلة وهي (أفعل ، انفعل ، افتعل ، تفعَّل ، تفاعل ، استفعل) [٦٩] ، وبذلك لم يخرج عمّا ذكره القدماء .

٢- الشيخ مصطفى الغلاييني :

عرَّفها من خلال بيان معاني أبنية الزيادة ، عنده تناوله وزن الرباعي المزيد فيه وهو"تفعلل" ، قال : ((وهو يبنى للمطاوعة ، أي : مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله ، ولا يكون إلاَّ لازمًا ،

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

نحو : " سرولته فتسرول " أي : ألبسته السراويل فلبسها ، ونحو : " سقلبته فتسقلب " أي طرحته وصـــرعته فانصرع)) [٧٠] . فلم يخرج معنى المطاوعة عن قضية التأثير .

وقد تناول صيغة " انفعل " ببيان أحكامها وشروط عملها ، فقال : ((وباب انفعل يكون للمطاوعة ، أي : لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به ، كصرفته فانصرف ، ولا ينفكّ هذا الباب عن معنى المطاوعة ، لهذا لا يكون إلا لازمًا ، ولا يكون مجرده إلا متعديًا ، وباب افتعل يكون للمطاوعة غالبًا ، نحو : جمعـــت القوم فاجتمعوا)) [٧١] .

٣- عبّاس حسن :

تبع الأستاذ عبّاس حسن الصبّان والخضري في تعريفه للمطاوعة ، ويرى أنَّها من أوضح التعريفات وأشملها ، يقول في ذلك : ((فالمطاوعة في فعلٍ هي : " قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل" ... وهـــو أوضـــح التعريفات وأشملها)) [٧٢] ، وبعد ذلك شرع في توضيح مفهوم المطاوعة من خلال إعطاء الأمثلة بشكل شيق وسهل من خلال المحاورة في الشرح ، ثم تطرق إلى أهمية الفاء العاطفة ، ولا يجوز العطف بغيرها ، يقول : ((مع وجود الفاء العاطفة في كل ذلك ، ولا يصح العطف هنا بغيرها)) [٧٣] .

ثم بيّن قياسية أفعال المطاوعة وذكر قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي ينص على قياسية جميع أفعال المطاوعة [٧٤] ، وقد ذكر بعض أوزان أفعال المطاوعة ومعانيها وذلك في باب تعـــدي الفعـــل ولزومه [٧٥] .

٤- الدكتور فخر الدين قباوة :

عرَّفها بقوله : ((وهي أن تريد من الشيء أمرًا فيفعله حقيقة أو مجازًا ، وهي عكس التعدية ، تُفقد الفعل قدرته على نصب المفعول به ، فتجعل المتعدي لازمًا ، نحو : أكبَّ ، أفطرَ ، أبشرَ ، أنسلَ ، أقشـــعَ ، فهذه أفعال لازمة ، مطاوعة للأفعال المتعدية : كَبَّ ، فطَّر ، بشَّر ، نَسلَ ، قَشعَ ، تقول : أكبَّ الطفلُ علـــى وجهه ، وأفطر الصائمُ ، وأبشر المريضُ ، وأنسل الريشُ ، وأقشع السحابُ)) [٧٦] .

ولا تكون المطاوعة عكس التعدية دائمًا ؛ لأنَّ المطاوعة قد تكون ناصبة للمفعول به إذا كان الفعـــل الأول (المطاوَع) متعديًا إلى مفعولين فيطاوعه فعل يتعدى لمفعول واحد ، نحو : ألبسته الثـــوب فلبســـه ، وأكريته الدار فاكترها [٧٧] .

٥- الدكتور عبده الرّاجحيّ :

وقد عرَّفها د. عبده الرّاجحيّ بقوله : ((وفائدة المطاوعة أن أثر الفعل يظهر على مفعوله فكأنه استجاب له)) [٧٨] . وذكر بعض شروط صيغة انفعل ، ثم بيّن سبب تسمية النون بنون المطاوعة لأنها دلّتْ على استجابة وتأثير ، بعد ذلك تطرق لمعاني أبنية الزيادة وما منها للمطاوعة فذكر (انفعل ، وافتعل ، وتفاعل ، تفعّل ، واستفعل ، وتفعلل ، وافعنلل) ، مع الأمثلة [٧٩] .

٦- الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي :

أورد اللبدي تعريف الصّبَّان للمطاوعة ، فقال : ((هي قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا أو هو حصول الأثر في الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقًا ، ويتلاقى التعريفان في أن المطاوعة هي رد الفعل الذي يترتب على الأول فيقال مثلًا : أدبته فتأدب فإن رد فعل التأديب هو حصول التأدب ، ويقال أيضًا علمته فتعلم ، فالتعلم أثر التعليم ، ودحرجته فتدحرج فالتدحرج أثر الدحرجة ورد فعلها)) [٨٠] . وقد ذهب إلى عدّ المطاوعة سببًا من أسباب لزوم الفعل المتعدي لواحد ، في حين خالف رأي الدكتور فخر الدين قباوة الذي وقفنا عنده سابقًا في قوله أنّ المطاوعة عكس التعدية [٨١] ، فقد ذهب إلى أن الفعل إذا طاوع فعلًا متعديًا لأكثر من واحد فإن الفعل المطاوع يتعدى لأقل من مطاوعه ، ومثّل لذلك : علمته العلم فتعلم العلم [٨٢] .

٧- الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري :

ذكر تعريف ابن جني وابن عصفور الإشبيلي والرضي الإستراباذي للمطاوعة ، وقد اختار تعريف الرضي بقوله : ((خاصية التأثر وقبول الأثر نتبناها ونعتبرها أساسية في تعريف المطاوع)) [٨٣] ، وقد اشكل على من قيّد المطاوعة بخاصية العلاج وعده شرطًا غير صحيح ، ودعا إلى إلغاء شرط العلاج ، وقدّم تحليلًا لذلك ، فقال : ((وتقييدهم للمطاوعة بخاصة العلاج غير صحيح ، إذ نجد أفعالًا مثل " انغم وانجلى وانبثق وانبهر وانبعث وغيرها كثير ، وكلها ليست علاجًا ، والذي يزيد شكًا في علاقة المطاوعة بالعلاج أنهم جعلوا المطاوعة في غير العلاج من افتعل ، فقيدوا العلاج بصيغة واحدة هي انفعل ، فهذا القيد على معنى هو معنى المطاوعة غريب ، لأنه دلالي من جهة ، إذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج ، وهو صرفي من جهة أخرى ، محصور في انفعل ، وقد انكر بعض النحاة وجود مطاوعات على انفعل من غير العلاج مثل (انغمّ) ، قالوا لا يجوز فيها إلاَّ اغتم مع أن سيبويه يثبتها ويقول إنها عربية)) [٨٤] ، ثم يعزو السبب في اضطراب نسق المطاوعة في العربية ، إلى الاضطراب الناتج فقط عن الطريقة التي قدمت بها هذه الوسائل والصيغ ممّا أثار تساؤلات حول وظيفة هذا النظام [٨٥] .

٨- العلّامة مصطفى جواد :

يمثل العلّامة مصطفى جواد الاتجاه الآخر لموضوع المطاوعة وهو" الإنكار " فهو أول من أنكر المطاوعة و دعا إلى إلغائها – في حدود علمي – وقد عدّها خرافة لا وجود لها في لغتنا العربية ، إذ يقول : ((وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها وما فتئت الكتب الصرفية وغيرها تنقلها " وهي المطاوعة " التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف سنة)) [٨٦] .

ثم يورد نص الرضي الإستراباذي في تعريف المطاوعة وبيان أوزانها ومعانيها معلقًا عليه بقوله : ((فتأمل هذا الكلام المضطرب المتهافت على نفسه لركته ، فهو أشبه بجبة كثر الترقيع فيها حتى ذهب شكل نسجها الأول ، والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكروها ، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير ، ونحن لم نجد عربيًا فصيحًا استعمل في كلامه جملة " كسرت العود فانكسر " ولا أمثالها ، ولا " حطّمته فتحطم " فالعرب كانت تكتفي أن تقول " كسرت العود وحطمته " وصورة الفعل تدل على نتيجته ، وإذا أردت أن تطوي ذكر الفاعل قالت " كُسر العود وحُطم " أما "انفعل" وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه ، من غير تأثير من الخارج ...)) [٨٧] .فهو بذلك ينكر المطاوعة بشكل صريح ، ويلغي بابًا صار له أكثر من ألف سنة اصطلح على تسميته علماء العربية ، إذ ذكروا في معجماتهم ومؤلفاتهم مصطلح المطاوعة وأوردوا أوزانها وأنواعها وأحكامها بدءًا من الخليل في معجمه " العين " وسيبويه والسيرافي وابن السراج وابن جني والعلماء الآخرين ، فما وضعه هؤلاء لا يحق أن يطلق عليه خيالًا صرفيًا ، لأنهم لم يضعوا هذا الباب عن فراغ وعدم دراية وخيالات ساقتها إليه أذهانهم ، بل قطعًا لايصدر هذا عمّن أفنى عمره في خدمة اللغة العربية " لغة القرآن الكريم " [٨٨] . أمَّا قوله " لم نجد عربيًا فصيحًا استعمل ... " فهذا الكلام غير صحيح ولا وجود له ، بدليل ورود هذا الاسلوب في الكلام العربي الفصحيح ، وشواهد الشعر على ذلك كثيرة ، لابأس من ذكر بعضها ، فمن ذلك ، قول امرئ القيس : (الرمل)

وَالفَتَى بَيْنَا تَرَاهُ نَاعمًا قَلَبَ الدَّهْرُ غِنَاهُ فانقَلَبْ [٨٩]

والشاهد فيه : (قلب فانقلب) ، فقد ورد وزن انفعل مطاوعًا لوزن فَعَلَ ، أي : قلبه فانقلب .

وقوله ايضًا : (الرمل)

ولَبَيْنا المرءُ يهوِي قُدُمًا أَفسدَ الدَّهْرُ غِنَاهُ فَفَسَدْ [٩٠]

فذكر(أفسده ففسد) على وزن (أفعلته ففعل) ، فالفعل اللازم "فسد" طاوع الفعل المتعدي "أفسد" .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

وقول حاتم الطائي : (البسيط)

وعَوْراءَ قد أعْرَضْتُ عَنْها فلَمْ تضِرْ وذِي أوَدٍ قَوَّمْتُهُ فَتَقَوَّما (٩١)

فذكر(قوّمته فتقوّم) ، أي : فعّلته فتفعّل .

وقول العَجَّاج : (الرجز)

قَد جَبَرَ الدّين الإلهُ فَجَبرْ وعوَّرالرَّحمنُ مَنْ ولَّى العَوَرْ (٩٢)

أي : جبرته فجبر ، على وزن فعلته ففعل .وهنا ورد " فَعَل" مطاوِعًا "لفَعَل" .

وقوله ايضًا : (الرجز)

كأنَّما نجومُها إذْ ولَّتِ زُورًا تُباري الغَوْرَ إذْ تَدَلَّتِ

عُفْرٌ وثيرانُ الصَّريمِ جلَّتِ لِنُجْعَةٍ أو شَلَّها فانْشَلَّتِ (٩٣)

قوله : (شلّها فانشلّت) ،أي : فعله فانفعل ، وشلّها بمعنى طردها والشّلُّ هو الطَّرْدُ (٩٤) .

وقوله كذلك :

كَلْكَلها لولا الإلهُ ضَرَّتِ في ظُلَمٍ أَزَلَّها فَزَلَّتِ (٩٥)

وقوله ايضًا :

فَسَرَّ وُدَّادي وساءَ شُمَّتي إذ رَدَّها بكيده فارْتَدَّتِ (٩٦)

وقوله كذلك :

فارْتاحَ ربّي وأراد رحمتي ونِعْمَةً أَتَمَّها فتَمَّت (٩٧)

وقول عبدالله بن الزّبَعْرَى :

فقَبِلْنَا النّصْفَ من سَادَتِهِمْ وعَدَلْنا مَيْلَ بَدْرٍ فاعتَدَلْ (٩٨)

وقول رؤبة بن العجّاج :

ونَتَقَ الهيفُ السفا فاستنتقا ما لاتَ من ناصِلِهِ وَحَزَقا (٩٩)

وقوله ايضًا :

وَشَرَفٌ أتمَّهُ اللهُ فَتَمَّ فَنِعْمَ باني المكْرماتِ والعَلَمْ (١٠٠)

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

وقول الفرزدق :

أحَلّ هُرَيْمٌ يَوْمَ بَابِلَ بالقَنَا نُذُورَ نِسَاءٍ مِنْ تَمِيمٍ فَحَلّتِ (١٠١)

وقوله ايضًا :

لَعَمْرِي لَقَدْ جَلّى هُرَيْمٌ بسيفِهِ وُجُوهًا علَتْهَا غُبْرَةٌ فَتَجَلّتِ (١٠٢)

فالأفعال : (زلّت ، وارتدت ، وتمّت ، واعتدل ، واستنتقا ، وتمَّ ، فَحَلّتِ ، وتجلّت) وردت مطاوعة لأفعال : (أزلّ ، وردَّ ، وأتمَّ ، وعدل ، ونتق ، وأتمّ ، وأحَلّ ، وجلّى) فهذه بعض الأمثلة التي ورودت على صيغة المطاوعة في شعرنا العربي الفصيح ، فلا مناص من أنكارها أبدًا .

ومن الجديرِ ذكرُهُ أنّ العلّامة مصطفى جواد قد خالف ما ذهب إليه من أن "المطاوعة خرافة عجيبة" فهو يُقر بها في موضع آخر ، وذلك عندما شنّع على أسعد داغر انكار الفعل "انعكف" ، قائلًا : ((ولقد كان حريًا ان يذكر علة التخطئة وسبب التصويب ، فهل هما إغفال اصحاب المعاجم اللغوية لـ (انْعَكَفَ) ؟ لئن كانوا قد أهملوا سماعًا لقد تركوا قياسًا يجري على رغم الجامدين مع الزمان وتجدد المرافق والآلات ، فانعكف مطاوع (عكفه) يقال (عكفه فانعكف ، وزجره فانزجر ، وخدعه فانخدع ، وجفله فانجفل ، وجدله فانجدل ، وقبله فانقلب ، وظلمه فانظلم) وما يصعب استقصاؤه على أن شرط القياس قبول أثر الفعل ، والانعكاف من هذا الباب)) (١٠٣) .

وفي موضع آخر يذكر المطاوعة عند الرد على أسعد داغر الذي ربما يُنكر المطاوعة ضمنيًا – والله اعلم – ايضًا عند تخطئة " تَتَوفّر" قائلًا : ((فالفعل " تَوَفَّرَ " مطاوع " وَفَّرَهُ " مثل (كسره فتكسر ، وجمعه فتجمع وعلمه فتعلم وحطمه فتحطم) ، وقد ذكرنا أمر المطاوعة في الردة السابقة لهذه)) (١٠٤) . فكيف يحتج بما أنكره على غيره ؟ وهناك الكثير من الدّارسين المحدثين الذين تناولوا قضية الإنكار للمطاوعة عند العلّامة مصطفى جواد وفصلوا القول فيها (١٠٥) .

٩- الدكتور إبراهيم السامرائي :

ذهب السامرائي إلى إنكار شرط "التأثير" في الفعل المطاوع ، وهذا خلاف ما أثبته القدماء والمحدثين وحجته في ذلك لعدم توصّل علماء أهل اللغة لاستقراء هذه الأفعال العربية في استعمالاتها الكثيرة قائلًا : ((ولا بدمن العود إلى المطاوع لنثبت ان ما اجتهدوا فيه وتوصلوا إليه من أن (انكسر) قابل للأثر الذي أحدثه (كَسر) نتيجة لم يتوصل إليها استقراءً للأفعال العربية في استعمالات الكثيرة ، وذلك لاننا لم نشهد هذا الترتيب الذي بنوا عليه المطاوعة وهو أنَّ فعلًا مؤثرًا أثر الحدث في فعل آخر فقبل الثاني التأثر

وتأثر به فلم نشهد ما يؤيد ذلك في الاستعمال ، ومعنى هذا أن قولنا : " تعلمه أو تعلم الشـــيء " لا يقتضـــي بالضرورة أن يكون نتيجة مبنية على " علَّمته ")) [١٠٦] .

أما قوله : ((اقول : أما قولهم في هذا : بشرط ان تكون (فَعَل) علاجًا ، فالاستقراء لا يؤيده فقد عرفنا أنهم عرفوا المطاوع في : " غممته فاغتم " كما جاء في شرح المفصل وهذا في غير العلاج)) [١٠٧] ، وهذا الكلام مردود لأنهم لم يشترطوا العلاج في " افتعل " وانما اختصت صيغة " انفعل " بخاصية العلاج فقط

ورأى أنه لا يوجد فرق بين صيغة المطاوعة والفعل المبني للمجهول ، وعدّهما على نحوٍ واحـــد ، قائلًا : ((ان ما أسموه بالمجهول " فاعله " كما في (كُسِرَ الزجاج) مسند إلى مرفوعه اسناد (انكسر الزجاج) وان " انكسر" ليس مطاوعًا لكَسَر ومرتبًا عليه أو هو فعل قابل للتأثير من الأول ، وان المعنى المتحصـــل من كلا التعبيرين واحد ، وان اتصاف المرفوع بكل منهما على نحو واحد)) [١٠٨] .

١٠- الدكتور هاشم طه شلاش :

تناول الأستاذ هاشم طه شلاش جوانب عديدة تخص المطاوعة ، وذلك فـــي كتابـــه (أوزان الفعـــل ومعانيها) ، فذهب مذهب الرضي الاستراباذي في تعريف مفهوم المطاوعة ، فهي تعني عنده التأثر وقبـــول أثر الفعل سواء أكان هذا التأثر مع لزوم في المتأثر أم كان مع المتعدي [١٠٩] ، ثمَّ بعـــد ذلـــك يـــذكر أوزان المطاوعة تحت عنوان " المطاوعة في الأوزان المختلفة " فيذكر: (انْفَعَلَ ، وفَعَلَ ، وفَعِلَ ، وتَفَعَّلَ ، وافْتَعَلَ ، وأفْعَلَ ، وتَفَاعَلَ ، واسْتَفْعَلَ ، وافْعوعَلَ ، وتَفَعْلَلَ) مع ذكر شروط بعض الأوزان لمجيئها لمعنى المطاوعة وتوضيح تلك الأوزان من خلال الأمثلة المتنوعة [١١٠] ، وبعد ذلك يتطرق لذكر ما يأتي من الأوزان قياســـيًا لإفادة معنى المطاوعة [١١١] .

وقد قَدَّمَ د. هاشم طه شلاش دراسة موسّعة ومفصلة عن مفهوم المطاوعة وأوزانها وأمثلتها ، وذلك في بحثه الموسوم ((المطاوعة حقيقتها وأوزانها)) وفي دراسته هذه يختلف تمامًا عمّن ســـبقه فـــي تنـــاول مفهوم المطاوعة ، بل وحتى القدماء ، والسبب يعود في ذلك إلى أنَّ القدماء وأغلب المحدثين فـــي ذكـــرهم لمعنى المطاوعة يكتفون بذكر الأمثلة التوضيحية من دون الاستشهاد بكلام العرب ، وذلك من خلال استقراء دواوين شعراء العرب وخاصّة العصر الجاهلي والإسلامي والعباسي ممّن لا يشـــك بعـــربيتهم وفصـــاحتهم وتمكنهم من الامساك بزمام اللغة ، إذ قام د. هاشم بإيراد أوزان المطاوعة والتمثيل لها شعرًا متنوعًا مع ذكر ما جاء منها في كتب المعاجم اللغوية ، فهو بذلك يقطع الطريق أمـــام المشـــككين فـــي وجـــود المطاوعـــة واستعمالها في كلام العرب ، ويرى أنَّ أسباب التشكيك جاءت لعدم الاستشهاد بالكلام العربي ، إذ يقول : ((فلو أن الأقدمين استشهدوا بشيء من كلام العرب لما فتحوا باب التشـــكيك بالقواعـــد الصـــرفية ، ولـــو أنَّ المحدثين استقروا كلام العرب لوجدوا أنَّ المطاوعة حقيقة لا سبيل إلى انكارها رددها الشـــعراء الجـــاهليون

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

والإسلاميون وأولع بها الشعراء العباسيون في مواطن كثيرة من شعرهم)) [١١٢] . ومن الآراء الأخرى التي خرج إليها الأستاذ الدكتور ايضًا هو مجيء أغلب أوزان الفعل العربي لمعنى المطاوعة ، وذلك من خـــلال استقراء الشعر العربي ومتابعة ألفاظ اللغة في المعاجم [١١٣] .

١١- الدكتور عبد الخالق عضيمة :

أفرد د. عبد الخالق بابًا خاصًا لها في كتابه (المغني في تصريف الأفعال) ، ويعلل ذلك بقولـــه : ((لما كان كثير من صيغ الزيادة يدل على المطاوعة ، وكانت مسائل المطاوعة تذكر منثورة مبثوثة في ثنايا حديث صيغ الزيادة ، رأيت أن أفرد لها بابًا يفصح عنها ويجمع صورها)) [١١٤] .

ويرى أن المطاوعة : ((هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير ويدل الآخـــر على قبول فاعله لذلك التأثير ، نحو : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)) [١١٥] ، فهو بذلك جعل شرط الملاقاة في الاشـــتقاق شرطًا اساسيًا لحصول معنى المطاوعة ، في حين نجد أنّ الاستعمال اللغوي قد جاء مخالفًا لما ذهب إليه د. عضيمة ، فلا يُقال في طردته فانطرد ، بل طردته فذهب [١١٦] ، وأعطيته فأخذ [١١٧] .

ثمَّ بعد ذلك يذكر أوزان المطاوعة ، وهي (فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وتَفَاعَلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، واسْتَفْعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وأفْعَلَ ، وتَفَعْلَلَ) [١١٨] ، موردًا لكلٍ منها أمثلة تطبيقية من القرآن الكريم [١١٩] .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصّلاة والسلام على خير خلقه أجمعين سيّدنا محمد بن عبدالله وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد : فقد توصّلت الدراسة بعد مشارفتها على الإنتهاء إلى ما يأتي من النتائج :

١- بعد استعراض آراء القدماء والمحدثين في مفهوم المطاوعة وأوزانها وأحكامها وكل ما يتعلق بهذه الصيغة ، تبين أن المطاوعة معنى من معاني صيغ الأفعال في اللغة العربية .

٢- المطاوعة حقيقة ولا سبيل إلى إنكارها ولا أن توصف بأنها " خرافة " فهي أبعد من ذلك مطلقًا ، فقد يكون الخلاف في الشروط التي وضعت لها ، وهذا لا يقدح بها بوصفها ظاهرة معروفة وموجودة ومستقرة في لغتنا وقد استعملها العرب في كلامهم الفصيح بصورة واسعة ، وقد أشارت الدراسة إلى ذلك في الرد على من أنكر المطاوعة ، إذ لم تكن هذه الظاهرة مجرد حشوٍ أو زيادة في الكلام .

٣- تعددت تعريفات القدماء والمحدثين لمفهوم المطاوعة ، وهذا يعود إلى كيفية فهم المصطلح لديهم ، لكنَّهم لم يخرجوا عن قضية التأثير والانفعال والاستجابة من فعل لآخر .

٤- أبان البحث أنَّ أغلب أوزان الأفعال في العربية قد استعملت لمعنى المطاوعة ، ولكن تختلف النسبة لاستعمال وزن دون آخر بحسب السياق والدلالة اللغوية .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

الهوامش

(١)- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٣ / ٦٥ – ٦٦ (طوع) ، ويُنظر : لسان العرب ، ابن منظور : ٨ / ٢١٩ – ٢٢١ (طوع) ، و تاج العروس ، الزبيدي : ٢١ / ٤٦١ – ٤٦٨ (طوع) ، ومفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الاصفهاني : ٥٢٩-٥٣١ (طوع) ، و جمهرة اللغة ، ابن دريد : ٢ / ٢٨٥ (طوع) ، و المحيط في اللغة ، الصّاحب اسماعيل بن عبّاد : ٢ / ١٢٠ (طوع) .

(٢)- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس : ٣ / ٤٣١ (طوع) .

(٣)- يُنظر : الصّحاح ، الجوهري : ٣ / ١٢٥٥ (طوع) ، و المعجم الوسيط ، د. إبراهيم مصطفى وآخرون : ٥٧٠ (طوع) ، و متن اللغة ، أحمد رضا : ٣ / ٦٤٨ (طوع) .

(٤)- يُنظر : تهذيب اللغة ، الأزهري : ٣ / ١٠٤ ، (طوع) ، و تاج العروس : ٢١ / ٤٦٦ ، (طوع) .

(٥)- سورة المائدة :آية (٣٠) .

(٦)- يُنظر : القاموس المحيط ، الفيروزآبادي: ٧٤٥ ، ويُنظر: المعجم الوسيط : ٥٧٠ (طوع) .

(٧)- التحقيق في كلمات القرآن الكريم ، حسن مصطفوي : ٧ / ١٦٩ (طوع) .

(٨)- سورة البقرة آية : (١٨٤) .

(٩)- يُنظر : المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ، محمد حسن حسن جبل : ١٣٢٨ (طوع).

(١٠)- التعريفات للجرجاني : ٢٧٣ ، وينظر : كشّاف اصلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي : ١٥٦٥ .

(١١)- المطاوعة في الأفعال ، د . خليل إبراهيم العطية ، بحثٌ منشور في مجلة كلية الآداب / جامعة البصرة ، ع ٥ ، ١٩٧١ : ١٤١ .

(١٢)- أفعال المطاوعة واستعمالتها في القرآن الكريم ، د. أيوب جرجيس العطية : ١٥ .

(١٣)- الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٦٥ .

(١٤)- المصدر نفسه : ٤ / ٦٥ .

(١٥)- المصدر نفسه : ٤ / ٦٥ .

(١٦)- المصدر نفسه : ٤ / ٦٦ .

(١٧)- المصدر نفسه : ٤ / ٦٦-٦٧ .

(١٨)- يُنظر : المطاوعة معناها وأوزانها ، صالح بن سلمان الوهيبي ، بحثٌ منشور في مجلة جامعة الملك سعود – الآداب ، مجلد ٦ ، ع ٢ ، ١٩٩٤ : ٥١٥ ، ويُنظر ايضًا : أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم : ١٠ .

(١٩)- المقتضب ، أبو العباس المبرّد : ٢ / ١٠٣ .

(٢٠)- المصدر نفسه : ١ / ٢١٤ .

(٢١)- يُنظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٢٤ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٢٢)- يُنظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٤

(٢٣)- الأصول في النحو ، ابن السرّاج النحوي : ٣ / ١٢٢ ،

(٢٤)- المصدر نفسه : ٣ / ١٢٦ .

(٢٥)- يُنظر : المصدر نفسه : ٣ / ١٢٧ .

(٢٦)- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السّيرافي : ٤ / ٤٤٥ .

(٢٧)- المصدر السابق : ٢ / ٨١ .

(٢٨)- المصدر نفسه : ٢ / ٨١ .

(٢٩)- المنصف ، ابن جنّي : ١ /٧١ ، ويُنظر : شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش : ٧٥ .

(٣٠)- المنصف : ١ / ٧١-٧٢ .

(٣١)- المقتضب : ٢ / ١٠٢ .

(٣٢)- الممتع في التصريف ، لابن عصفور : ١ / ١٨٣ و ١٩٠- ١٩٢ .

(٣٣)- التبصرة والتّذكرة ، الصَّيمري : ٢ / ٧٥٢ .

(٣٤)- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٧٥٢ – ٧٥٣ .

(٣٥)- يُنظر : المخصص ، ابن سيده : ١٤ / ١٧٥- ١٧٦ .

(٣٦)- المصدر السابق : ١٤ / ١٧٥.

(٣٧)- المطاوعة في الأفعال ، (بحث) : ١٤٠ .

(٣٨)- أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم : ١١ .

(٣٩)- يُنظر : المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشريّ : ٣٧٠- ٣٧٣ .

(٤٠)- المصدر نفسه : ٣٧٣ .

*- الفعل العلاجيّ : ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم . التعريفات للجرجاني : ٢١٥ .

* - ورد في الأصل : (علاجٌ وتأثيرٌ) .

(٤١)- المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧٣ ، ويُنظر : شرح الملوكي في التصريف : ٨٠ .

(٤٢)- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب : ٢ / ١١١- ١١٢ .

(٤٣)- يُنظر : التعريفات : ٢٧٣ .

(٤٤)- الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٢٢

(٤٥)- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : ٢ / ٦٢٦ .

(٤٦)- يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : ٥٥ – ٥٧ .

(٤٧)- يُنظر : شرح التسهيل ، ابن مالك : ٣ / ٤٤٠- ٤٦٢ .

(٤٨)- يُنظر : المصدر نفسه : ٣ / ٤٥٦- ٤٥٧ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٤٩)- المصدر السابق : ٣ / ٤٥٧.

(٥٠)- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي : ١ / ١٠٣ .

(٥١)- المصدر نفسه : ١ / ١٠٣ .

(٥٢)- يُنظر المصدر نفسه : ١ / ١٠٣ .

(٥٣)- شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٠٨ .

(٥٤)- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : ٢ / ٣٢٧ .

(٥٥)- المُبدع في التصريف ، أبو حيّان الأندلسي : ١١٣ .

(٥٦)- يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي : ١ / ١٥٧ .

(٥٧)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري : ٢ / ١٧٨ .

(٥٨)- الكليات ، أبو البقاء الكفوي : ٨١٠ .

(٥٩)- المصدر نفسه : ٨١٠ .

(٦٠)- المصدر نفسه : ٨١٠ ، ١٠٥٨ .

(٦١)- حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبّان : ٢ / ٦٤ .

(٦٢)- الكتاب : ٤ / ٦٦ ، ويُنظر : الأصول في النحو : ١٢٦ ، والمخصص : ١٤ / ١٧٥ ، وشرح الملوكي في التصريف : ٧٩ .

(٦٣)- حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب ، الدّسوقي : ٣ / ١٥٩- ١٦٠

(٦٤)- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري : ١ / ٣٦١ ، ويُنظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د. محمد إبراهيم عبادة : ١٩٨ .

(٦٥)- المفصل في صنعة الإعراب : ٣٧٣ ، وشرح الملوكي في التصريف : ٨٠ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١٢٢/٢ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤٥٦ – ٤٥٧ ،

(٦٦)- أفعال المطاوعة واستعمالتها في القرآن الكريم : ١٤ .

* - ورد في الأصل (الغير) .

(٦٧)- شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي : ٤٤ ، ويُنظر : أبنية الأفعال في ديوان (أقوال شاهد إثبات) للشاعر محمد مفتاح الفيتوري دراسة صرفية دلالية ، الحسن الكامل عمر (رسالة ماجستير مخطوطة) : ٥٠ .

(٦٨)- المصدر نفسه : ٤٤ .

(٦٩)- يُنظر : المصدر السابق : ٤١- ٤٧، ويُنظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٩٩.

(٧٠)- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني : ١ / ١٦٦ .

(٧١)- المصدر نفسه : ١ / ١٦٢ .

(٧٢)- النحو الوافي ، عباس حسن : ٢ / ١٠٠ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٧٣)- المصدر نفسه : ٢ / ١٠٠ ، ويُنظر : الخصائص . ابن جنّي : ٣ / ٢٥٧ ، والمغني في تصريف الأفعال ، د. محمد عبد الخالق عضيمة : ١٦٠ .

(٧٤)- يُنظر النحو الوافي : ٢ / ١٠٠-١٠١ .

(٧٥)- يُنظر المصدر نفسه : ٢ / ١٦٧-١٦٩ .

(٧٦)- تصريف الأسماء والأفعال ، د.فخر الدين قباوة : ١١٢ ، ويُنظر : أبنية الأفعال في ديوان (أقوال شاهد إثبات) للشاعر محمد مفتاح الفيتوري دراسة صرفية دلالية : ١١٨ .

(٧٧)- المغني في تصريف الأفعال : ١٥٩ .

(٧٨)- التطبيق الصرفي : د. عبده الراجحي : ٣٧ .

(٧٩)- يُنظر : المصدر نفسه : ٣٧-٤٢ ، ودروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد : ٧٣ – ٨٠ .

(٨٠)- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير اللبدي : ١٤١ ، ويُنظر : المغني في تصريف الأفعال : ١٥٨.

(٨١)- يُنظر : تصريف الأسماء والأفعال : ١١٢ .

(٨٢)- يُنظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٤١ .

(٨٣)- المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة ، د. عبد القادر الفاسي الفهري : ١٠٠ .

(٨٤)- المصدر نفسه : ١٠٢ .

(٨٥)- يُنظر : المصدر نفسه : ١٠٧ .

(٨٦)- المباحث اللغوية ومشكلة العربية العصرية ، العلّامة مصطفى جواد : ٢٢ .

(٨٧)- المصدر نفسه : ٢٣-٢٤ . ويُنظر : قل ولا تقل ، العلّامة مصطفى جواد : ١ / ٤٢ ، و ٩٦-٩٧ .

(٨٨)- يُنظر : المطاوعة حقيقتها وأوزانها ، هاشم طه شلاش ، بحث منشور في مجلة الآداب – جامعة بغداد ، ع ١٨ ، ١٩٧٥: ١٤٩-١٥٠ .

(٨٩)- ديوان أمرئ القيس : ٢٩٥ .

(٩٠)- المصدر نفسه : ٢١٧ .

(٩١)- ديوان حاتم الطائي : ٨٣ .

(٩٢)- ديوان العجّاج : ٦٣-٦٤ .

(٩٣)- المصدر نفسه : ٢٦٤ .

(٩٤)- ديوان العّجاج : ٢٦٥ .

(٩٥) – المصدر نفسه : ٢٦٣ .

(٩٦)- المصدر نفسه : ٢٦٦ .

(٩٧)- المصدر نفسه : ٢٦٧ .

(٩٨)- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلاّم الجُمحي : ٢٠٠ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٩٩)- مجموع اشعار العرب ، ديوان رؤبة بن العجّاج : ١١١ .

(١٠٠)- المصدر نفسه : ١٣٥ .

(١٠١)- شرح ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي : ١ / ١٨٥ .

(١٠٢)- المصدر نفسه : ١ / ١٨٦ .

(١٠٣)- أغلاط اللغويين الأقدمين : الأب انستاس الكرملي : ٢٦ . و حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، د. محمد ضاري حمّادي : ٢٥٦ .

(١٠٤)المصدر نفسه : ٢٦ .

(١٠٥)- يُنظر : المطاوعة في الأفعال : ١٤٤- ١٤٦ (بحث) ، أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش : ١٦٢ ، المطاوعة حقيقتها وأوزانها ، (بحث) : ١٤٩-١٥٣ ، والمطاوعة معناها وأوزانها : ٥١٦- ٥١٨ ، أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم : ٢٥-٢٧ ، والمطاوعة في القرآن الكريم بين القاعدة الصرفية والأمثلة القرآنية ، د. منى عدنان غني ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، ج٢١ ، ع ١ ، صفر ١٤٣٥هـ - كانون الثاني ٢٠١٤ : ٩-١١، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٥٦ ، صيغة انفعل في التعبير القرآني دراسة في المبنى والمعنى ، د. هادي شندوخ حميد ، بحث منشور في مجلة آداب ذي قار، ع ١ ، كانون الثاني ٢٠١٠ : ٧٤.

(١٠٦)- الفعل زمانه وأبنيته : ٩٨ .

(١٠٧)- المصدر نفسه : ٩٩ .

(١٠٨)- المصدر نفسه : ١٠٤ .

(١٠٩) – يُنظر : أوزان الفعل ومعانيها : ١٥٧ ، والمطاوعة حقيقتها وأوزانها (بحث) : ١٤٦ .

(١١٠) – يُنظر : أوزان الفعل ومعانيها : ١٥٧ – ١٦٢ .

(١١١) – يُنظر : المصدر السابق : ٢١٨ – ٢١٩ .

(١١٢) – المطاوعة حقيقتها وأوزانها (بحث) : ١٤٥ .

(١١٣) – يُنظر : المصدر السابق : ١٤٦ .

(١١٤) – المغني في تصريف الأفعال : ١٥٨ .

(١١٥) – المصدر نفسه : ١٥٨ .

(١١٦) – يُنظر : الكتاب : ٤ / ٦٦ .

(١١٧) – يُنظر : المقتضب : ٢ / ١٠٣ .

(١١٨) – يُنظر : المغني في تصريف الأفعال : ١٦٠ – ١٦٢ .

(١١٩) – يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٩- ١٥٢ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- أبنية الأفعال في ديوان (أقوال شاهد إثبات) للشاعر محمد مفتاح الفيتوري دراسة صرفية دلالية ، الحسن الكامل عمر الفاروق ، جامعة السودان – كلية اللغات – قسم اللغة العربية ، ١٤٣٨هـ _ ٢٠١٦م (رسالة ماجستير) .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر السّراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ _ ١٩٩٦م .
- أغلاط اللغويين الأقدمين ، الأب أنستاس الكرملي ، طبع في بغداد بمطبعة الايتام ، ١٩٣٣م .
- أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم ، د. أيّوب جرجيس العطية ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٣٣هـ _ ٢٠١٢م .
- أوزان الفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف ، ١٩٧١م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسينيّ الزبيدي ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت ، ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٤م .
- التّبصرة والتّذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ (ت٤٣٦هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م .
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم ، العلّامة حسن المصطفوي ، مركز نشر آثار العلّامة المصطفوي – طهران – إيران ، ط١ ، ١٣٨٥هـ _ ١٩٦٥م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو ، جمال الدين محمد بن مالك ، طبع في المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية ، ط١ ، ١٣١٩م .
- تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م .
- التطبيق الصرفي ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ، ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٤م .

– التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق وتعليق : د. عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م .
– تفسير البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ _ ١٩٩٣م .
– تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الحليم النجار ، دار القوميّة العربية للطباعة ، ١٣٨٤هـ _ ١٩٦٤م .
– جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، راجعه ونقحه : د. عبد المنعم خفاجة ، منشورات المكتبة العصرية – الدار النموذجية – بيروت ، ط٢٨ ، ١٤١٢هـ _ ١٩٩٣م .
– جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) ، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٥م .
– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضريّ ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م .
– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، محمد بن عرفة الدّسوقي (ت١٢٣٠هـ) ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ _ ٢٠٠٠م .
– حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : طه عبد الروؤف سعد ، المكتبة التوفيقية ، (د.ت) .
– حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، د. محمد ضاري حمّادي ، دار الرشيد للنشر – بغداد ، ١٩٨٠م .
– دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة ، ٢٠٠٩م .
– ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٤م .
– ديوان حاتم الطائي ، شرح : أبو صالح يحيى بن مدرك الطائي ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. حنّا نصر الجتيّ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٤م .
– ديوان العجّاج ، تحقيق : د. عزة حسن ، دار الشرق العربي – بيروت (د.ت) .
– شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، تحقيق وتعليق : عرفات مظرجي ، مؤسسة الكتب الثقافيّة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ط٤ ، ١٤٣٦هـ _ ٢٠١٥م .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

– شرح التسهيل ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ _ ١٩٩٠م .
– شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها : إيليا الحاوي ، منشورات دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة ، ط١ ، ١٩٨٣م .
– شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م .
– شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، حققه وقدّم له : د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المامون للتراث – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م .
– شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السّيرافيّ ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م .
– شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٣٩٣هـ _ ١٩٧٣م .
– الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م .
– صيغة (انفعل) في التعبير القرآني دراسة في المبنى والمعنى ، د. هادي شندوخ ، مجلة آداب ذي قار ، ع١ ، كانون الثاني ، ٢٠١٠م .
– طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلّام الجمحي (ت٢٣١هـ) ، شرحه: محمود محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر (د.ت) .
– العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، ترتيب وتحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م .
– الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره – مطبعة العاني – بغداد ، ١٣٨٦هـ _ ١٩٦٦م .
– القاموس المحيط ، الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ _ ٢٠٠٥م .
– قل ولا تقل ، العلّامة مصطفى جواد ، مكتبة النهضة العربية – بغداد ، ط٣ ، (د.ت) .
– الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض ، ط١ ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٢٨م .

– الكليات ، لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطبع ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ _ ١٩٩٨م .
– لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٩هـ _ ١٩٩٩م .
– المباحث اللغوية ومشكلة العربية العصرية ، العلّامة مصطفى جواد ، الدار العربية للموسوعات –بيروت ، ط١ ، ١٤٣٣هـ _ ٢٠١٢م ،
– المبدع في التصريف ، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح وتعليق : د. عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢م .
– متن اللغة ، الشيخ أحمد رضا ، دار مكتبة الحياة – بيروت ، ١٣٧٨هـ _ ١٩٥٩م .
– مجموع اشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البرونسيّ ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت ، (د.ت) .
– المحيط في اللغة ، إسماعيل بن عبّاد (ت٣٨٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٤١هـ _ ١٩٩٤م .
– المخصص ، ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة (د.ت) .
– المطاوعة : حقيقتها وأوزانها ، د. هاشم طه شلاش ، مجلة الآداب – جامعة بغداد ، ع١٨ ، ١٩٧٥م .
– المطاوعة في الأفعال ، د. خليل إبراهيم العطية ، مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة ، ع٥ ، ١٩٧١م .
– المطاوعة في القرآن الكريم بين القاعدة الصرفية والأمثلة القرآنية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج٢١ ، ع١ ، ١٤٣٥هـ _ ٢٠١٤م .
– المطاوعة : معناها وأوزانها ، صالح بن سلمان الوهيبي ، مجلة جامعة الملك سعود –الآداب ، مج٦ ، ع٢ ، ١٤١٤هـ _ ١٩٩٤م .
– المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم مؤصل العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها ، محمد حسن حسن الجبل ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠م .
– المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء ، المغرب ، ط٢ ، ١٩٩٩م .
– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د. محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٢هـ _ ٢٠١١م .
– معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبديّ ، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م .

- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، مجمع اللغة العربية – جمهورية مصر العربية ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م .
- المغني في تصريف الأفعال ، د. محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار ابن كثير – بيروت ، ط٢ ، ١٤٤٢هـ _ ٢٠٢١م .
- مُفردات ألفاظ القرآن ، الرّاغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم – دمشق ، الدار الشامية – بيروت ، ط٤ ، ١٤٣٠هـ _ ٢٠٠٩م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ، قدّم له وبوبّه : د. علي أبو ملحم ، دار ومكتبة الهلال – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ _ ١٩٧٩م .
- المقتضب ، المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. محمد عبد الخالق عضيمه ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥هـ _ ١٩٩٤م .
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م .
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، وزارة المعارف العمومية – القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٣هـ _ ١٩٥٤م .
- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، العلّامة محمد علي التهانوي ، تحقيق : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- النحو الوافي ، عبّاس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٤ ، (د.ت) .